

من التعريف الإجرائي إلى التفكير الإجرائي: نحو أنموذج نظري للتأصيل

محمد أسعد نظامي تالش*

يبدو من الممكن التغلب على جميع المشاكل التي تحف
بتعريف «الزمان» بإحلال «موقع عقربة ساعتني
الصغرى» محل «الزمان». [Einstein 1905 1952:39]

تجتاح ساحة الفكر الاجتماعي المعاصر في العالم العربي نزعتان فكريتان
متميزتان تتمثل أولاهما في الدعوة إلى «أسلمة العلوم الاجتماعية»، وثانيتها في
السعي إلى «إقامة علم اجتماع عربي».

لا شك أن هناك تداخلاً بين النزعتين، وأنهما تشتركان في كثير من
«التقليعات والنقائص» (fads and foibles)، بتعبير سوروكين المعروف. ولكنهما، مع
هذا، تمثلان تيارين مختلفين تماماً، وتختلفان ليس فقط من جهة مقاصدهما
والأسباب الكامنة وراء نشأتهما بل وكذلك من جهة محاورهما النظرية و – بتعبير
علماء اجتماع المعرفة – «مصادرهما التكوينية»⁽¹⁾.

* قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، السعودية.
صورة معدلة وموسعة من بحث قدم إلى ندوة عقدت في 11-9 أبريل 1994م في جامعة البحرين،
قسم الدراسات العامة، وبعبارة «ندوة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية: مقارنة واقع المجتمع
العربي».

أما الأسلمة فإنها في جوهرها حركة معارضة لعلم الاجتماع المعاصر (الغربي) في منحاها ومغزاه؛ إذ هي، أولاً، تنظر إلى علم الاجتماع كنوع من مظاهر ما تعتبره «غزو الغرب الثقافي للعالم الإسلامي»، ثانياً، تعارض مبادئ ذلك العلم الإبيستيمولوجية، وثالثاً، ترفض مسلماته الأولية بما فيها رؤيته للإنسان وانطلاقه نحو المجتمع⁽²⁾. وأما النزعة الثانية، فإنها، على العكس من الأسلمة، نزعة في داخل علم الاجتماع وحركة إصلاحية في صميم إطار ذلك العلم، دون مساس بمنطلقه الفكري، أو بمبادئه الإبيستيمولوجية ومسلماته الأولية.

فبينما تشترك النزعتان في منشئهما الاجتماعي-الثقافي، وفي عدد من مكوناتهما النظرية، فإن لكل منهما قصتها المستقلة، ومسايلها وقضاياها ودلالاتها المعرفية والثقافية الخاصة.

وفي هذا البحث نحاول إلقاء الضوء على بعض جوانب النزعة الثانية، أي الدعوة إلى إقامة علم اجتماع عربي. وللاختصار نشير إليها فيما يلي بـ «حركة التأصيل»: - وهذا على الرغم من أن استخدام مفهوم التأصيل في الفكر الاجتماعي المعاصر ليس مقصوراً على هذا المجال.

حركة التأصيل في علم الاجتماع العربي

ولد علم الاجتماع، كما نعرف، كدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى (macrosociology)، وبالالاتجاه الشمولي نحو المجتمع الإنساني، من غير اعتبار يذكر لمحدداته الجغرافية والقومية. وبينما لا يزال لهذه النزعة الكلية والعالمية أنصارها بين كثير من علماء الاجتماع⁽³⁾، فإن هناك اتجاهاً موازياً (ومعارضاً) لها، ظهر وتطور بالتدريج، وهو يدعو إلى التركيز على المجتمعات المحلية والخاصة، وعلى الوحدات الاجتماعية الصغيرة والموضوعات المحدودة وما سُمّي «النظريات المتوسطة المدى».

وبينما يمكن إرجاع جذور الاتجاه الثاني إلى الجيل الثاني من رواد علم الاجتماع - وإلى ما بعد الحرب العالمية الأولى على وجه الخصوص - نجد أنه لقي اهتماماً متزايداً بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من مختلف مظاهره ما عرف في المجتمعات غير الغربية باسم "indigenization"، وعُبر عنه في عالمنا العربي بمفاهيم مختلفة مثل «الأسلمة» و«الأقلية» و«التوطين» و«التأصيل» وغير ذلك⁽⁴⁾؛ ومهما يكن التعبير، فإنها حركة كانت ولا تزال تدعو علماء الاجتماع إلى تطبيع

وتطويع علم الاجتماع، في مختلف المجتمعات المحلية والقومية، لواقع تلك المجتمعات من جميع الجهات، بما فيها معطياتها الإقليمية والثقافية وظروفها السياسية والاجتماعية.

وكما هو واضح، فإن الحركة في جوهرها نزعة علمية محضة، ولا تتطلب أكثر من تطبيق قواعد علم الاجتماع المنهجية والمهنية والأخلاقية، المعروفة، على موضوعات محلية بصورة موضوعية ودقيقة. ولكنها في كثير من الحالات، ولأسباب مختلفة، أخذت معاني وأبعاداً أخرى، فأصبحت ظاهرة ذات «مصدر تكويني» متعدد⁽⁵⁾، وهذا، بطبيعة الحال، أثر في تطورها وتحقيق أهدافها.

ومن تلك الحالات الوضع في العالم العربي، حيث نشأت فكرة التأصيل، ليس كحركة علمية فحسب، بل، وكذلك، كجزء من المحاولة لمعالجة مشكلة حضارية تمثلت في الهوية التي كانت، ولا تزال، تفصل بيننا وبين الحضارة الغربية المهيمنة، وكرد فعل لإحساسنا القلق بضرورة الاستجابة لتحديات تلك الهوية بصورة نكون فيها بنّائين ومجددين، من جهة، ومحافظين بتميزنا الثقافي وهويتنا الحضارية، من جهة أخرى.

الحركة في الواقع: يمر على علم الاجتماع الحديث في العالم العربي حوالي سبعين سنة⁽⁶⁾، وعلى بداية حركة التأصيل عشرون سنة على الأقل⁽⁷⁾. وفي صورتها الحالية، تستقي الحركة مسوغ وجودها واستمرارها من الاعتقاد السائد عند الكثيرين بأن «علم الاجتماع في العالم العربي في أزمة»⁽⁸⁾. وأساس هذا الاعتقاد عيوب كثيرة يعزوها أصحاب الحركة وغيرهم إلى علم الاجتماع العربي، مثل الضحالة والعقم (حجازي 1986، 13 و 21)، الهزال المعرفي والبداءة والهامشية (إبراهيم 1986، 345، 347 و 356)، التحجم المسيري والتبعية الفكرية (عبدالمعطي 1986، 361 و 365) الخلط وسوء الفهم (الساعاتي 1984، 45)، الاغتراب واللاعقلانية (عرابي والهمالي 1990، 23)، طمس الواقع وعدم الكشف عن عوراته (عرابي والهمالي 1990، 26: بند 5)، اجترار ما قاله الآخرون (عرابي والهمالي 1990، 26: بند 6)، المحاكاة والاغتراب عن التراث (عرابي والهمالي 1990، 27)، فقدان الإطار النظري (دي يونج 1984، 423-424؛ الإربي 1983، 86-87)، الانحياز الايديولوجي (حجازي 1986، 16-22)، تزييف الوعي بالواقع التاريخي والمعاصر للمجتمع العربي (عبدالمعطي 1987، 313)، وكثير من هذا القبيل.

ولهذه العيوب، بالطبع، أسبابها المختلفة في نظر أولئك المنتقدين؛ منها أزمة علم الاجتماع العالمي العام⁽⁹⁾، الإمعان في التخصص والافتتان بالأناقة النظرية⁽¹⁰⁾، البعد عن الاتجاه المادي التاريخي النقدي (حجازي 1986، 33؛ كميز والبكري 1989، 105-106)، غياب النقد المنهجي والعقلية العلمية في الجامعات العربية (عرابي والهالي 1990، 24)، العشائرية والطائفية الإقليمية (عرابي والهالي 1990، 25)، غياب الديمقراطية (عبدالمعطي 1987، 317؛ عرابي والهالي 1990، 26)، كون الدولة فوق النقد والعلم (عرابي والهالي 1990، 26)، الارتباط بالتبليد القديم (عبدالمعطي 1987، 317)، ومنها أخيراً، لا آخراً بكل تأكيد، التقلية الشائعة ومؤداها أن «النظرية الغربية ومفهوماتها ومناهج البحث التي اعتمدت وتعتمد عليها انبثقت عن التجربة التاريخية الغربية.. ومن ثم فهي لا تصلح أن نستوردها، ونستخدمها حرفياً في بحث وفهم وتفسير مجتمعا العربي»⁽¹¹⁾.

وبينما تحتوي هذه الأسباب، ضمناً، تصورات منتقدي علم الاجتماع عن الحلول التي يرونها للمشكلة، فإن هناك محاولات متعددة، أيضاً، لاقتراح الحلول بخاصة، وتدور في معظمها حول قضايا عامة ومماثلة أو مشابهة، برغم اختلاف التعابير، مثل إبراز الهوية العربية، العودة إلى التراث - وابن خلدون على وجه الخصوص - استلهاهم أطر نظرية خاصة، إبداع مناهج جديدة، اختيار الأيديولوجية المناسبة، اختيار الاتجاه التكاملي، اختيار المنهج النقدي.. وهكذا⁽¹²⁾.

الحركة في الميزان: سواء نوافق تماماً وحرفياً على الصورة التي رسمها أصحاب حركة التأصيل عن علم الاجتماع العربي أم لا نوافق، فلاشك أنها صحيحة في مغزاها؛ ومقارنة بما وصل إليه علم الاجتماع عالمياً - وفي الغرب على وجه الخصوص - فإن الجزء الأكبر مما يندرج تحت عنوان «أدبيات علم الاجتماع العربي» يعاني من نقائص كبيرة من ناحية مستواه المنهجي والنظري، ومن جهة ملاءمة محتواه المعرفي واقعنا الاجتماعي ومعطياتنا الثقافية.. لكننا لو نأخذ الأدبيات الضخمة التي أسفرت عنها حركة التأصيل معياراً للحكم، لا يكون من المبالغة أن نقول أنها ليست فقط لم تحل المشكلة، بل وحتى لم تتمكن من بلورتها وإعطاء رؤية واضحة عن طبيعتها وأسبابها. وليس أدل على ذلك من تشتت المفاهيم المستخدمة في وصفها وتعليلها، والطرق المقترحة لحلها، وقد أشرنا إلى بعض منها.

التأصيل: نقد ومدخل إلى أنموذج نظري

في ندوة عقدت في أبوظبي في إبريل 1983، وُضع أحد الأبحاث المقدمة للندوة القضية المشار إليها آنفاً، أعني قضية القول دون العمل عند علماء الاجتماع، في قالب السؤال التالي:

«وإذا كان علماء الاجتماع يجأرون بالشكوى من أن ما يتوصلون إليه من توصيات بناء على بحوثهم لا يؤخذ بها.. عند رسم السياسات الاجتماعية، فإننا لا بد هنا من أن نتساءل، أو نسألهم، لماذا لا تنفذون أنتم ما توصلتم إليه من توصيات لتحقيق علم اجتماع عربي، وأنتم وحدكم المسؤولون عن تنفيذها، لماذا لم تبدأوا بإبداع أو حتى بتطويع مناهج البحث التي تحقق ذلك..؟» (صالح 1983، 13).

هذا سؤال مهم للغاية، وذلك ليس فقط لأهمية النقطة التي أثارها، بل وكذلك للتعرف إلى كنه مشكلة علم الاجتماع، من جهة، وإلى أسباب عدم نجاح المحاولات الرامية إلى حلها، من جهة أخرى. ولكنه، أي السؤال المذكور، لم يعط، حسب معرفتي، إجابة صريحة ومقنعة إلى الآن.

ومما لا شك فيه هو أن عدم الإجابة عن السؤال المذكور لم يكن عن قصد بقدر ما كان ناجماً عن نقص في تصور المشكلة المزمع حلها، وعجز عن أخذ جميع عناصرها في الاعتبار، وإعطاء كل منها ما يستحقه من العناية والاهتمام، حسب أولويتها وأهميتها في تكوين المشكلة وحلها. وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نتذكر جملة (ويليام آي. تامس) القيمة، ومؤداها، بطريقة العكس - بتعبير الفقهاء⁽¹³⁾ - «ما لم يحدد المرء وضعه الذي هو فيه، فإنه سيكون مخطئاً في نتائجه واستنتاجاته»⁽¹⁴⁾.

ومن مظاهر هذا النقص ما هو «نظري-جوهري» (theoretical - substantive) ومنها ما هو «منهجي-مفهومي» (methodological - conceptual).

يتمثل الجانب الأول في الإهمال في وضع علم الاجتماع العربي في إطاره التكويني الصحيح، وبالتالي في عدم التمكن من تحديد طبيعة وأسباب ما يسمى «أزمة علم الاجتماع» بصورة دقيقة وفي ضوء معطيات هذا الإطار. ومن أبرز هذه المعطيات هو: (1) أن علم الاجتماع، على الرغم من نشأته العربية الأولى، ظاهرة مستوردة في المجتمع العربي المعاصر؛ (2) أنه ليس الوحيد في هذا الصدد بل جزء من مجموعة كبيرة من الظواهر المستوردة، التي تكاد تعم جميع مظاهر

الحياة المعاصرة فيه؛ وبالتالي، (3) فإن شأنه شأن تلك الظواهر من جميع الجهات، وبكل ما تتضمنه كلمة «المستوردة» من المعاني والدلالات. وعلى هذا، فإن الخطوة الأولى في أي تقييم لعلم الاجتماع العربي - ونسبة الأزمة إليه على وجه الخصوص - هي أن نكون دقيقين وواضحين بالنسبة للإطار المرجعي الذي نستخدمه في العملية: هل نتحدث عن علم الاجتماع العربي قياساً على نظيره في منشئه الحديث، أي علم الاجتماع الغربي، أو نُقيّمه مقارنة بنظائره من مظاهر حياتنا المستوردة، بما فيها العلوم الحديثة الأخرى؟

فحينما ننظر إلى علم الاجتماع العربي من المنظور الثاني نجد بوضوح أنه ليس أدنى مستوى ولا أكثر نقصاً من أي من نظائره من العلوم الحديثة أو غيرها من مظاهر حياتنا المستوردة. وعلى هذا فإن نسبة «الأزمة» إليه في هذا الإطار وخصوصاً، الضجيج الذي أثاره الاجتماعيون حول هذه القضية، ليسا خاليين من التعسف والتشويه والمبالغة - على أقل التقديرات. وهذا صحيح خصوصاً حينما نأخذ في الاعتبار أن هناك نماذج قيمة من الدراسات الاجتماعية العربية التي لا تقل في الأصالة والجدارة عن نظائرها في أي مكان في العالم.

ولكن الصورة تختلف تماماً حينما نضع علم الاجتماع العربي في الإطار المرجعي الأول، ونقارنه بما وصل إليه علم الاجتماع عالمياً، وفي الغرب على وجه الخصوص. فمن هذا المنظور، لا شك - كما أشرنا إليه - أن الجزء الأكبر مما يندرج تحت عنوان «أدبيات علم الاجتماع العربي المعاصر» يعاني من نقص كبير من ناحية مستواه المنهجي والنظري، ومن جهة ملائمة محتواه المعرفي واقعنا الاجتماعي ومعطياتنا الثقافية - وغني عن البيان أن هذا نقص يعم، بمختلف الدرجات، جميع مظاهر حياتنا المعاصرة بما فيها مختلف فروع العلوم الحديثة.

وسواء أنقبل تسمية هذا النقص أزمة أم لا، فإن له معاني ودلالات واضحة، أبرزها أن النقص المذكور يعكس في الدرجة الأولى نقصاً - سمّه أزمة إن شئت - ليس في علم الاجتماع نفسه، ولا في كونه غربياً أو شرقياً، بل هو في مستوى التكوين العلمي والمهني والأخلاقي للذين أنتجوه؛ وعلى هذا، فإن الخطوة الأولى في معالجة ذلك النقص هي أخذ هذه المسلمة البسيطة كنقطة الانطلاق، والعمل الجدي على أساسها، مؤمناً، ومعلنناً بصراحة، بتعبير واحد من اجتماعييننا الأفاضل، بأن: «أي تقدم حقيقي ننجزه على طريق حل أزمة علم الاجتماع في بلادنا يعني

في جوهره أن نتجاوز ما أنجزته الحضارة الأوروبية.. لقد تجاوز تطور علم الاجتماع النقطة التي وقف عندها أسلافنا العظام. ولكي نقدم شيئاً يساعد في السير على طريق التقدم، مطلوب منا أن نتجاوز ما بلغوه وما بلغه علم الاجتماع الأوروبي الغربي، لا بإطراحه أو الالتفاف حوله وإنما باستيعابه وتقديم ما يعلو عليه» (حجازي 1986، 40).

ولكن المتتبع في أدبيات التأصيل ليس فقط لا يجد فيها تركيزاً على هذه الحقيقة وتلك المسلمة، بل وقلماً يجد فيها انعكاساً لها؛ والصورة التي ترسمها تلك الأدبيات عن النقص المذكور، هي، في أحسنها، تهميش لما هو محوري، ومثال بارز لما سميت به «أغلوطة التأكيد على غير المؤكد» (the fallacy of misplaced emphasis) من عدد من الجهات.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه القضية، وهي مرتبطة بما سميناه «الجانب النظري - الجوهرية» للنقص المذكور، ليست موضع اهتمامنا في هذا البحث؛ لقد تطرقنا إلى جانب منها في مكان آخر (نظامي تالش 1994، 420 - 423) وهي لا تزال بحاجة إلى معالجة مستفيضة. وما يهمنا هنا، فإنه جزء من الجانب الآخر، الجانب «المنهجي - المفهومي» للنقص المذكور، ويتمثل بصفة عامة، في عدم التعريف الدقيق لطبيعة الأعمال المقترح القيام بها لحل «أزمة علم الاجتماع» المذكورة، والتي عبر عنها بعناوين مختلفة قصد منها، مباشرة أو بصورة ضمنية، التأصيل الذي هو عنوان بحثنا.

طبيعة المشكلة: ما نحن بصدد هنا، إذن، هو نوع أو شكل من مشكلة قديمة ومعروفة في تاريخ العلوم وعلم الاجتماع، وهي «مشكلة المفاهيم». ومهما يكن ارتباط هذه المشكلة بـ «أزمة علم الاجتماع العربي» العامة، ومهما يكن دورها وأهميتها فيها، فإنها، من دون شك، من أهم معوقات حركة التأصيل الرامية إلى حل تلك الأزمة، ومن أكبر أسباب عقم تلك الحركة. وفي ذلك يقول واحد من المهتمين بقضية التأصيل (في معناه الإسلامي):

«ويعد مفهوم التأصيل من المفاهيم الشائكة التي ما زال يكتنفها الكثير من الصعوبات المنهجية، ونعتقد أن إحدى المشكلات، التي لا تزال تواجه عملية التأصيل عموماً، تكمن في الفهم القاصر، أحياناً، وربما الفهم الخاطئ، أحياناً أخرى، لمفهوم التأصيل. فكثيراً ما تعقد اللقاءات والندوات وتنفّض من دون تقديم

إجابات محددة لكثير من التساؤلات. وهناك الكثير من الكتابات التي برزت في هذا المجال غير أن معظمها يحوم حول مسمى التأصيل وقليل منها يدخل إلى الجوهر» (الشاذلي 1414هـ، عمود 2).

وسواء أُعبرَ عنها بـ «العقم»، كما في قولنا، أو بـ «عدم الدخول في المسمى» كما في الفقرة الآتية، أو بـ «عدم تنفيذ التوصيات»، كما في سؤال ندوة أوظيفي السابق الذكر، فإن المشكلة واحدة، وسببها، كما أشرنا إليه، هو النقص في تصور المفهوم والعجز عن تحديده تحديداً دقيقاً جامعاً لجميع أبعاده ولجميع المتغيرات الدخيلة فيه.

ويتلخص هذا النقص في قضية بسيطة مؤداها: أولاً، أن مفهوم التأصيل، رغم تعدد معانيه عند مختلف الباحثين، أخذ من لدن كل باحث وكأنه يحمل معنى واحداً؛ وثانياً، أنه عُبرَ دائماً عن «موضوع» التأصيل، أي الشيء المراد تأصيله، وهو غالباً علم الاجتماع أو المنهج، وكأنه شيء واحد، متجانس العناصر، ومفروق منه.

في نظري إن كلا شقي التصور المذكور خاطيء، أو ناقص على الأقل، وإن التصور المنهجي الصحيح للقضية يجب أن يتبنى أربعة مبادئ أو افتراضات أساسية، وهي: أولاً، أن التأصيل فعل مركب بمعنى أنه يحمل معاني متعددة ويمكن أن يتحقق بأشكال مختلفة. وفي ذلك يكفيننا أن نأخذ مجموعة استخدامات المفهوم المختلفة في الأدبيات كتعريف جامع ومانع له؛ ثانياً، أن كلاً من معاني التأصيل يتضمن افتراضات تختلف في معانيها ودلالاتها الثقافية وإمكان تحقيقها؛ ثالثاً، أن «موضوع» التأصيل، أي الشيء المراد تأصيله، سواء كان علم الاجتماع أو المنهج العلمي أو غير ذلك، مركب معقد ومتعدد العناصر؛ وبالتالي، رابعاً، فإن لكل من معاني التأصيل وافتراضاتها الضمنية دلالات مختلفة، بل متضادة، بالنسبة لمختلف عناصر الشيء المزمع تأصيله.

وعلى هذا، لكي يكون للنقاش في التأصيل فائدة علمية وعملية، يجب علينا أن نبين بالتحديد، أولاً، المعنى الذي نقصده من مفهوم التأصيل، ثانياً، الشيء الذي نريد تأصيله، وثالثاً وأخيراً، دلالات هذه العملية وافتراضاتها الضمنية المختلفة.

وبهذا التصور العام فلنلق نظرة إلى العنصرين المذكورين، أي «التأصيل» كمفهوم و«علم» كموضوع التأصيل، بشيء من التفصيل، علماً أننا، فيما يلي، نطلق

كلمة «العلم» على الفروع الدراسية، مثل علم الاجتماع والفيزياء وغير ذلك، ونريد من كلمة «المعرفة» معناها الخاص المترادف لـ knowledge، أو ما ينتج عن الفروع العلمية نهائياً.

معاني التأصيل: بالمرور على الأدبيات المهمة بالموضوع نجد أن مفهوم التأصيل استخدم فيها في ثلاثة معانٍ مختلفة على الأقل: الأول الغرس والتنبيت وتأسيس الجذور⁽¹⁵⁾، الثاني الإبداع والإتيان بشيء جديد⁽¹⁶⁾، والثالث بيان أصل الشيء أو إرجاعه إلى جذوره التاريخية⁽¹⁷⁾. فأصله بالمعنى الأول يعني غرسه ونبته وأثبت جذوره، وبالمعنى الثاني يعني أبدعه وأوجده، وبالمعنى الثالث يعني بين أصله وأصلاته. وبينما تشترك المعاني الثلاثة في تبنيها الافتراض الضمني بأن هناك نقصاً في عالمنا العربي، إنها تختلف في تصور هذا النقص وطريقة معالجته:

أما المعنى الأول (الغرس والتنبيت)، فإنه يتضمن تصور النقص المذكور كتخلف علمي وثقافي لنا عن العالم (الغربي)، ويدعو إلى أخذ ما هو موجود عالمياً وغرسه في أفكارنا واستيعابه بحيث يكون الشيء المأخوذ مؤسساً (institutionalized) في مجتمعاتنا ويسد الفراغ بيننا وبين العالم.

وأما المعنى الثاني (الإبداع والإتيان بشيء جديد) فإنه مبني على تصور النقص المذكور، كتحدٍ أو حاجة داخلية، أكثر من كونه تخلفاً، ويتطلب أن نشمر عن ساعدينا ونبدع ما نحتاج إليه، حتى نصل إلى المستوى العالمي المطلوب، وربما نتجاوزه.

وأما المعنى الثالث (بيان الأصل أو الإرجاع إلى الجذور التاريخية) فإنه يشترك مع المعنى الثاني في أن الآخذين به يدعون، هم أيضاً، إلى الحل الداخلي، غير أنهم يقصدون منه، لا الإبداع والإتيان بشيء جديد، بل العودة إلى التراث والاستقاء من ينابيعه ما يجبر نقصنا ويغنينا عن الآخرين.

وليس معنى هذا التصنيف، بالطبع، أن معاني التأصيل الثلاثة بدائل مانعة الجمع، أو أن كلاً منها حظيت أو تحظى بالدرجة نفسها من العناية والقبول لدى المهتمين بالقضية. والواقع، أن الترتيب الذي عرضت به المعاني الثلاثة يمثل أيضاً ترتيباً تاريخياً لتطور «شعبية» كل منها. فبينما كان الاتجاه الغالب يميل نحو المعنى الأول، منذ بداية المشكلة حتى بعد الحرب العالمية الثانية وظهور مفهوم التأصيل تقريباً، فإن الخيار المفضل والسائد اليوم هو المعنى الثالث، وهذا بالرغم من أن كلاً من المعاني الثلاثة كان ولا يزال له دعائه منذ أن ظهرت المشكلة على

مسرح حياتنا الثقافية والعلمية. وبقليل من الدقة يتبين أننا أمام مثلث كامل التطابق مع مثلث ديفيد ريسمن المعروف، إذ يمثل المعنى الأول اتجاهاً «خارجي المرجع» (other directed)، والثاني «ذاتي المرجع» (inner directed)، والثالث «تراثي المرجع» (tradition directed)⁽¹⁸⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن ما هو مهم جداً للتأكيد عليه هو أن لكل من المعاني الثلاثة وافترضاها الضمنية دلالات نظرية وتطبيقية مختلفة بالنسبة لمختلف مكونات العلم، موضوعات التأصيل، التي نوجزها بما يلي:

موضوعات التأصيل: كل علم إمبريقي، بما فيه علم الاجتماع، يتشكل من مجموعة من المكونات الأساسية⁽¹⁹⁾. وفيما نحن بصدد، فإن أهم ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن كلاً من هذه المكونات يختلف عن الآخر، ليس فقط في طبيعته، أي العمل الممثل له، بل وكذلك في دوره الخاص في المجموعة المكونة للعلم، وفي مدى إمكان تصرف الباحث فيه وفي ارتباطه بمعايير الموضوعية. من هذه المكونات، بالإجمال، وفي ترتيبها المنطقي:

أولاً، المعرفة: هي صورة ذهنية يصوغها الباحث عن موضوع ما عن طريق البحث فيه؛ هي الغاية القصوى لكل علم، ونسبية دائماً، سواء كانت معروضة بصورة النتائج الجزئية أو النظريات أو القوانين⁽²⁰⁾؛ ويتمثل دور الباحث العلمي فيها في التأكد من كونها مصوّغة أو مكتشفة عن طريق البحث العلمي، أي البحث المعمول به طبقاً لقواعد المنهج - المذكورة أدناه - معروضة بصورة أمينة، أو معرّضة للنقد بصورة موضوعية وبنّاءة - سواء في مجال التعليم أو البحث أو النشر.

ثانياً، بنىويات البحث: وهي مجموعة من الأعمال المترابطة والمتلاحقة، التي يقوم بها الإنسان للحصول على المعرفة - أي المعرفة عن شيء مجهول هو موضوع البحث. وهذه الأعمال هي الافتراض وجمع المعلومات الإمبريقية والاستنتاج الجزئي والتعميم؛ ونسميها بنىويات البحث، لكونها متماثلة في جوهرها في جميع أنواع البحث، وفي كلا مجاليه العامي والعلمي - أي البحث الذي يقوم به الإنسان في الحياة اليومية العادية تلقائياً وبصفة كونه من نوع Homo sapiens (الإنسان العارف)، والبحث التخصصي الرامي إلى المعرفة العلمية والمعمول به طبقاً لما نسميه المنهج العلمي.

ثالثاً، المنهج العلمي: وهو مجموعة من القواعد المنطقية-المعيارية العامة والثابتة نسبياً، والرامية إلى تسيير أعمال البحث البنيوية المذكورة بصورة معينة. وعلى العكس من بنيويات البحث، التي يقوم بها الإنسان بصورة شبه فطرية وبهدف الحصول على المعرفة، فإن المنهج قواعد تطورت طوال القرون، وذلك ليس للحصول على المعرفة - التي تنتج عن البحث على أي حال - بل لضمان صدقها ودقتها. فالمنهج، هو المعيار الوحيد لتمييز البحث العلمي من البحث العامي والمعرفة العلمية من المعرفة العامة - أي الفهم العام (common sense) - ويتمثل دور الباحث فيها في ضرورة تعلمه واستيعابه لها، أولاً، ثم التزامه بها وتطبيقه لها بأدق التفاصيل. ومن أمثلتها يمكن أن نذكر القواعد الداعية إلى ضرورة التأكد من:

(أ) كون العينات ممثلة، (ب) كون الفرضيات قابلة للاختبار، (ج) كون المفاهيم مُعرَّفة إجرائياً، (د) كون التعريفات والتصنيفات جامعة ومانعة، وعشرات من هذا القبيل.

رابعاً، الأدوات المنهجية: وهي آلات وإجراءات معروفة تُستخدَم في تطبيق القواعد المنهجية المذكورة - مثل الملاحظة والاستبانة والتجريب كأدوات جمع البيانات، والجداول والأشكال والمعامل الإحصائية كأدوات العرض ... - علماً بأنها من أكثر عناصر العلم مرونة وخضوعاً لتصرف الباحث بمقتضى طبيعة موضوع البحث والظروف الاجتماعية والثقافية المتحركة فيه.

خامساً، وأخيراً: ما يمكن أن نسميه **الخيارات:** وهي نشاطات تقع ضمن أعمال البحث لكنها تمثل «بدائل قيمية» باعتبار أنها تعطي الباحث إمكان أن يختار من بينها ما يلبي رغباته الاجتماعية أو الفنية، وبالتالي، فإنها أكثر عناصر العلم مرونة وخضوعاً لإرادة الباحث وتصرفه، مثل: اختيار موضوع البحث، اختيار المنظور الذي يُنظر من خلاله إلى الموضوع، اختيار التصميم والفروض المناسبة، اختيار طريقة التحليل وأسلوب العرض، وكثير من الأمور الفنية والتخصصية الأخرى. ففي كل من هذه المجالات، كما هو واضح، يجد الباحث أمامه ميداناً فسيحاً للتصرف، وللإبداع والعمل الأصيل.

أشكال التأصيل: أعطانا الجزءان السابقان صورة تفصيلية عن عناصر متغيرينا الأصليين: معاني مفهوم التأصيل ومكونات العلم؛ والجدول رقم 1 التالي يحتوي على صورة كاملة عن أشكال التأصيل، الناتجة عن جدولة تلك العناصر:

جدول رقم 1: أشكال التأصيل حسب أنواع معاني التأصيل ومكونات العلم

مكونات العلم (موضوعات التأصيل)					معاني التأصيل
الخيارات	الأدوات المنهجية	المنهج العلمي	المعرفة	بنيويات البحث	
5	4	3	2	1	بيان الأصل
10	9	8	7	6	الغرس والتنبيت
15	14	13	12	11	الإبداع والإيجاد

الملاحظ بوضوح من هذا الجدول هو: أن التأصيل يمكن أن يتحقق بخمسة عشر شكلاً؛ وبقليل من التمعّن في هذه الأشكال، يتبين (أ) أن عملية التأصيل، كنشاط علمي وإصلاحي، ليست بأي حال من الأحوال بالبساطة التي تتبادر إلى الذهن من ظاهر المفهوم؛ وذلك (ب) لأن كلا من أشكال التأصيل الخمسة عشر يختلف عن البقية ليس فقط في معناه وافتراضاته الضمنية، بل وكذلك في جدواه وإمكان تحقيقه ومتطلباته العملية؛ وبالتالي (ج)، فإن أي نقاش في التأصيل يكون عديم الفائدة علمياً ما لم يُحدّد المقصود منه بصورة دقيقة، أي، بعبارة أدق، ما لم يتمحور النقاش على شكل معين من أشكاله المختلفة، كما يعرضها الجدول المذكور.

وقبل الدخول في النظر في أشكال الجدول بشيء من التفصيل، يبدو من المفيد التنبيه إلى نقطة - فنية بعض الشيء - وهي أنه، نظراً لطبيعة العلاقة «غير السببية» بين متغيري الجدول، «التأصيل» و«العلم»، نستطيع أن ننظر إلى كل منهما كمتغير مستقل. وهذا يعني أننا يمكن أن نتناول الجدول المذكور، أفقياً أو عمودياً: ففي الأول نأخذ كل واحد من معاني التأصيل الثلاثة، ثم ننظر في كيفية تطبيق ذلك المعنى على كل من مكونات العلم الخمسة ودلالاته له. وفي الثاني نأخذ كلاً من مكونات العلم الخمسة، ونسأل عن كيفية تطبيق كل من معاني التأصيل الثلاثة عليه ودلالاته له. كلا المنهجين يؤديان، بالطبع، إلى نتيجة واحدة، والفرق فقط في المنطلق والمنظور؛ وفي ما يلي نهج المنهاج الأول، أي نتناول الأشكال الخمسة

عشر المذكورة في ثلاث مجموعات، حسب معاني التأصيل الثلاثة، ونحدث عن الأشكال الخمسة في كل مجموعة على حدة، وبترتيبها وأرقامها المذكورة في الجدول، من 1 إلى 15.

فأما المجموعة الأولى، فإنها تتكون من التأصيل في أشكاله الخمسة الأولى (خانات الجدول بأرقام 1-5). وتشترك هذه الأشكال في كون التأصيل فيها بمعنى «بيان الأصل والأصالة»، وفي كونها متضمنة، بالتالي، اتجاهها «تراثي المرجع»، بتعبير ريسمن المذكور سابقا. وفي ما نحن فيه، فهذا يعني البحث عن جذور كل من مكونات العلم الخمسة في تراث الفكر الإسلامي وإرجاعها إليه، وإبراز إسهامات علماء المسلمين في مجالاتها المختلفة. لا شك أن هذا عمل مهم في ذاته وله، بصفة عامة، فوائد كبيرة علميا وتاريخيا وثقافيا. ولكن تختلف فائدة هذا العمل ومعناه وأهميته تماما، حينما ننظر إليه من منظور مختلف مكونات العلم - أشكال التأصيل الخمسة المذكورة - من جهة، واعتبارا لما يهدف إليه التأصيليون، وهو إقامة علم اجتماع عربي، من جهة أخرى.

فلنأخذ الشكل الأول (الخانة رقم 1)، المفيد لـ «بيان الأصل والجذور التاريخية لبنىويات البحث». وبقليل من التمعن في هذا الشكل يتبين أن الحديث عنه أو الدعوة إليه عمل عديم المعنى، وذلك لكون البنىويات، كما شرحنا، أعمالا شبه فطرية، أي نابعة من حب الإنسان الفطري للاستطلاع ومعمولاً بها بصورة تلقائية وعادية، في كل زمان ومكان وفي كلا مجالي العلم والحياة العادية على حد سواء؛ وعلى هذا لا معنى ولا مفهوم للدعوة إلى تأصيلها بمعنى البحث عن جذورها التاريخية في أي مجتمع أو ثقافة بما فيها الثقافة الإسلامية.

وأما الأشكال الأربعة الباقية من هذه المجموعة (الخانات بأرقام 2-5 من الجدول)، فإنها على العكس من الشكل الأول تماما. إذ التأصيل لها بالمعنى المقصود هنا يعني بيان الجذور التاريخية في التراث الإسلامي لكل من: «المعرفة» و«المنهج العلمي» و«الأدوات المنهجية» وما سميناه «الخيارات». وكما ذكر، لا شك أن هذا عمل مفيد علميا وتاريخيا، وله دلالات مهمة - خصوصا من منظور علم الاجتماع المعرفة. إلا أننا حينما ننظر إليه من منطلق هدف التأصيليين المذكور - إقامة علم اجتماع عربي - أو بالأحرى، من منظور استجابة التحدي الحضاري العام الذي أشرنا إليه سابقا، يتبين بجلاء أنه لا يمكن أن يؤدي دوراً ولا تترتب

عليه فائدة عملية أكثر من أن يكون هو مقدمة لذلك الهدف ولتلك الاستجابة وتمهيداً لهما. ولكن، كما نعرف، ليس هذا ما تشهد به أدبيات التأصيل. وبالمرور العابر على تلك الأدبيات، نجد أن الاهتمام فيها، إلى الآن، كان بالمقدمة أكثر منه بذي المقدمة، والحرص فيها على التمهيد كان أشد منه على المُمَهِّد له - وليس هذا إلا مثالا آخر لما أسميته «أغلوطة التأكيد على غير المؤكد»؛ وكان من أبرز نتائج هذه الأغلوطة أنها فتحت مجاًلاً فسيحاً أمام بعض منا للشعار والرومانسية و... ولم يكن ذلك ممكناً في نظري إلا بمدى كون الحديث عن التأصيل، يدور دائماً في العموميات، أو في التأصيل بصفة عامة، ولا في شكل معين منه كما يعرضه الجدول رقم 1.

وأما المجموعة الثانية، فإنها تتكون من الشكل السادس حتى العاشر من التأصيل (خانات الجدول بأرقام 6-10). تتماثل هذه الأشكال في كون التأصيل فيها بمعنى «الغرس والتنبيت»، المتضمن اتجاهها «خارجي المرجع» بتعبير ريسمن. وكما أشرنا إليه، فإن الآخذين بهذا المعنى للتأصيل ينظرون إلى النقص الموجود في العالم العربي تخلفاً عن العالم (الغربي)، ويحثون - بمختلف الدرجات من التأكيد - على أخذ ما هو موجود عالمياً واستيعابها وغرسها وتنبيتها وتأسيسها - بالمعنى الذي ذكرناه سابقاً - حتى يسد الفراغ بين مجتمعاتنا والعالم. وبينما لا شك في أهمية وجدارة الدعوة إلى التأصيل بهذا المعنى، بصفة عامة، فإن له، أيضاً، دلالات متفاوتة، وذلك ليس فقط بالنسبة لمختلف الأشكال الخمسة التي نحن بصددنا هنا، بل وكذلك مقارنة بالمعنى السابق للتأصيل.

أما الشكل السادس (الخانة رقم 6 من الجدول) - المفيد لتأصيل البنيويات بمعنى غرسها وتنبيتها - فإن شأنه هو شأن الشكل الأول السابق (الخانة رقم 1) وللسبب نفسه، المذكور هناك. ولكن المسألة تختلف تماماً حينما نتحول إلى الأشكال الأربعة الباقية من هذه المجموعة (الخانات بأرقام 7-10).

فبالنسبة للشكل السابع (الخانة رقم 7) أي المعرفة - أهم عناصر العلم والعامل الأساسي لتفوق الغرب وهيمنته على العالم - لا خلاف في أن تأصيلها بمعنى أخذها وغرسها وتأسيسها في مجتمعاتنا ضرورة ملحة لنا في وضعنا الراهن، وأن الدعوة إليه والسعي في تحقيقه واجب اجتماعي وثقافي وعمل في مكانه. ومن الأمثلة التاريخية الكثيرة، لهذا النوع من التأصيل المعرفي، يمكن أن

نذكر أخذ المسلمين علوم الشعوب القديمة في القرون الإسلامية الأولى، وأخذ الأوروبيين علوم المسلمين في القرون الوسطى، وأخذ اليابان علوم الغرب في العصر الحاضر.

وما قيل عن المعرفة فإنه يصدق أيضاً، وبدرجة أولى، على الشكل الثامن (الخانة رقم 8)، أي المنهج العلمي، الذي يجدر، في نظري، أن يُعطى الأولوية المطلقة في حركة التأصيل بالمعنى الذي نحن فيه، الغرس والتنبيت، وذلك لأن ضعف التكوين المنهجي - نظرياً ومهنياً وأخلاقياً - لكثير من المشتغلين بعلم الاجتماع هو، في رأيي وكما أشرت إليه سابقاً، نواة ما يسمى أزمة علم الاجتماع في العالم العربي، وأم جميع المشاكل فيه.

وأما الشكلان الأخيران في هذه المجموعة، أي «الأدوات المنهجية» وما سميناه «الخيارات» (خانتا الجدول برقمي 9 و 10)، فالواضح أنهما تختلفان تماماً عن المعرفة والمنهج في جدارة - وحتى قابلية - تطبيق مفهوم التأصيل عليهما بالمعنى المراد منه هنا، الغرس والتنبيت، وذلك لتناقض مغزى المعنى المذكور مع ميزة «الأدوات» و«الخيارات» الأساسية، وهي المرونة وقابلية التطبيع والخضوع لتصرف الباحث في مختلف الظروف والحالات، كما شرحنا. والواقع إن من أهم ما يؤخذ على علم الاجتماع العربي المعاصر، وبحق، هو بالتحديد كون كثير من الأبحاث فيه، إن لم يكن معظمها، تكراراً - حرفياً في بعض الحالات - للأبحاث المنشورة في الغرب، ومحاكاة لها، ليس فقط في المنظور والموضوع، بل وكذلك في التصميم والأدوات، بما فيها، على وجه الخصوص، «الاستبيان» الذي اعتبره أسوأ مظهر لهذه الظاهرة المؤلمة.

وأخيراً، المجموعة الثالثة، المكونة من الأشكال الخمسة الأخيرة، الشكل الحادي عشر حتى الخامس عشر، للتأصيل (خانات الجدول بأرقام 11-15). تتميز هذه الأشكال عن الأشكال العشرة الأولى بكون التأصيل فيها بمعنى «الإبداع والإيجاد» المتضمن اتجاهها «ذاتي المرجع»؛ فعلى العكس من مستخدم مفهوم التأصيل في المعنى الثاني الآنف - الذين يتصورون الهوية بين العالم العربي والعالم (الغربي) كنقص أو حاجة يجب أن يستعان فيها - فإن آخذي المفهوم

بالمعنى المقصود، هنا، ينظرون إلى الهوة المذكورة كتحد يجب أن يستجاب له. وبالتالي، يضعون التأكيد على الخلق والإيجاد في الداخل - لا على الأخذ والاستيراد من الخارج.

وفي التطبيق على مكونات العلم الخمسة (الخانات رقم 11-15)، بينما يماثل هذا المعنى المعنيين السابقين في كونه عديم المعنى بالنسبة للبنويات (الخانة رقم 11) - ولا حاجة إلى تكرار ما قيل هناك بهذا الخصوص - فإنه يختلف عنهما اختلافا جوهريا في دلالاته بالنسبة لبقية الأشكال الأربعة في المجموعة (الخانات بأرقام 12-15)، وبالنسبة لكل شكل وآخر على وجه الخصوص.

أما بالنسبة للمعرفة (الخانة رقم 12)، فلا شك أن تأصيلها بالمعنى المراد منه هنا - الخلق والإبداع - هو غاية المرام والهدف الأسمى عند أصحاب كل من معاني التأصيل الثلاثة، وعند جميع المهتمين بالتحدي الحضاري المشار إليه سابقاً بصفة عامة - سواء أعبروا عن ذلك صراحة ومباشرة أم لا. ولكن هناك نقطة من الضروري الإشارة إليها وهي أن التأصيل المعرفي، بالمعنى المقصود هنا، يجب أن ننظر إليه كعمل أو هدف غائي (استراتيجيكي) فقط، وبذلك نميزه عن التأصيل المعرفي بالمعنى الثاني للتأصيل، (الأخذ والاستيراد)، الذي يجب أن يسبقه كعمل تأصيلي أني (تكتيكي). ومعنى هذا هو أن شكلي التأصيل السابع والثاني عشر - المفيدان للتأصيل المعرفي بمعنيي «الأخذ والاستيراد» و«الخلق والإبداع» على الترتيب - ليسا «مانعي الجمع» - بتعبير المنطقة - بل هما متلازمان، بمعنى أن الأول شرط لازم - وإن لم يكن كافيا - للثاني. وبتعبير أوضح، هذا يعني أن أية محاولة جادة للتأصيل المعرفي يجب أن تتبنى فكرة الجمع التكاملي بين المعنيين، إذ، كما هو واضح، أن الأخذ بالأول، أي «الأخذ والاستيراد»، فقط، تبعية، والاكتفاء به استمرار لها. كما أن التركيز والتأكيد على الثاني، من دون تحقيق، الأول واجتياز، عمل غير واقعي وحلم غير عملي. وهذا صحيح، خصوصا في ضوء الظروف والمعطيات الإقليمية والعالمية الراهنة. هذه مسلمة ليست فقط يحكم بها العقل السليم، في نظري، بل وكذلك يشهد لها التاريخ، ولعل من أوضح الأمثلة التاريخية لها هو أخذ المسلمين «علوم الأوائل» في نهضة الترجمة الإسلامية الأولى، وقصة اليابان المعاصرة التي عُدت، وبحق، معجزة القرن العشرين.

وأما مدى انعكاس هذا الإطار التصوري «التكاملي» في أدبيات التأصيل، فإنه، مع الأسف، مخيب - إلى حد كبير على الأقل. وكما أشرنا إليه سابقاً، ظهرت فكرة التأصيل في العالم الإسلامي والعربي بزمان طويل قبل ظهور مصطلح «التأصيل» على ساحتنا الفكرية. وفي هذه الفترة، كما هو معروف، كان الاتجاه الغالب يميل نحو ثاني معاني التأصيل في جدولنا السابق، أي «الأخذ والاستيراد»، الذي وجد أكثر تعابيره تطرفاً في آثار عدد غير قليل من الكتاب بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، الذين دعونا، بتعبير واحد منهم، إلى «أن نندمج في الغرب اندماجاً في تفكيرنا وآدابنا وفنوننا وعاداتنا ووجهة نظرنا إلى الدنيا»⁽²¹⁾. وهذا الاتجاه وإن فقد شعبيته وتغير فيما بعد، إلا أن هذا التغير كان في جوهره بصورة ظهور «النقائض» (antithese) له ولم يكن تغييراً في منحاه ومغزاه. ومن أبرز نماذج تلك «النقائض» المعنيان الآخران للتأصيل، المذكوران في جدولنا السابق. وبقليل من التمعن في أدبيات التأصيل يتبين بوضوح أن كلا من المعاني الثلاثة يؤخذ من لدن أصحابه ويعرض كنفيز وبديل للآخرين؛ ومع الأسف، لا يزال عالمنا الفكري بانتظار محاولة جادة لإيجاد «التركيب» (synthesis) الذي يمثل تعبيراً آخر لما أسميته «الإطار التكاملي».

هذا بالنسبة للمعرفة في هذه المجموعة الشكل الثاني عشر. أما بالنسبة للشكل الثالث عشر، المنهج العلمي (خانة الجدول رقم 13)، فمن المهم جداً أن نأخذ في الاعتبار أنه يختلف عن المعرفة من جهة أساسية، وهي أن التأصيل بالمعنى الذي نحن فيه، أي «الإبداع والإيجاد»، لا ينطبق عليه كما ينطبق على المعرفة، وذلك لفرق جوهري بين الإثنين، وهو أن المعرفة بطبيعتها في تغير وتطور تراكمي مستمر يومياً، بل ساعة فساعة، ولكن المنهج العلمي، كما أشرنا إليه سابقاً، قواعده منطقية ثابتة تقريباً، ومعروفة، تطورت عبر القرون لتوجيه العقل وتسيير بنىويات البحث، كما ذكر، وقلما يزداد عليها أو ينقص منها شيء. فما هو مهم وأساسي بالنسبة للمنهج العلمي - على العكس تماماً من المعرفة - ليس تأصيله بالمعنى الذي نحن فيه، بل هو تطبيق ما هو موجود ومعروف منه بصورة صحيحة ودقيقة وأمينية.

وأما معالجة هذه القضية في أدبيات التأصيل، فإنها، مع الأسف، تقدم مثلاً آخر - وأخطر - عما سميته «أغلوطة التأكيد على غير المؤكد». إذ لا شك أن

المنهج يحتل مرتبة الصدارة في مناقشات حركة التأصيل؛ ولكن كما لا يخفى على المتتبع لتلك الأدبيات، فإن الاتجاه الغالب - إن لم يكن الوحيد - فيها هو التأكيد على التأصيل المنهجي بالمعنى الثالث الذي نحن فيه، الإبداع والإيجاد، والإهمال الكامل تقريباً للتأصيل في معناه الأكثر أهمية لنا وضرورة وقابلية للتحقيق، وهو الأخذ والاستيعاب والتطبيق الدقيق، الذي أشرنا إليه؛ ويتم هذا الإهمال عادة بناء على التقليدية الشائعة، المشار إليها سابقاً، ومؤداها «أن مناهج علم الاجتماع المعاصر منبثقة عن التجربة التاريخية الغربية.. ومن ثم فإنها لا تصلح لفهم وتفسير مجتمعاتنا».

هذا غريب جداً، ويدل على خلط بين مفهوم المنهج وسائر مكونات العلم، على أقل التقديرات. ومما لا شك فيه أن إبداع المناهج العلمية الجديدة ليس أمراً مستحيلاً ولا عملاً غير محبذ بأي حال من الأحوال، إلا أن الدعوة إليه في وضعنا الراهن عمل في غير مكانه، وتكليف شاق لا داعي له ولا مبرر؛ ويتبين ذلك خصوصاً عندما نأخذ في الاعتبار أن إبداع المناهج العلمية وأدواتها، عبر التاريخ، كان كله أو جله بيد باحثين وأفذاذ لا تنجب الأمهات نظائره بوفور؛ ومن الأمثلة المعروفة لذلك، يمكن أن نذكر تطبيق ابن خلدون لمفهومَي «الذاتي» و«العرضي» الفيلسفيين على المجتمع الانساني - الأمر المؤدي، بطريقة «سرندية»⁽²²⁾، إلى ولادة علم العمران وظهور مقدمته العظيمة؛ وكذلك استخدام ابن سينا جس النبض لمعرفة الحالة النفسية، استخدام مايكلسون تداخل أمواج الضوء لقياس سرعة الضوء (المؤدي إلى حصوله على جائزة نوبل في الفيزياء عام 1907)، تعريف أنشتاين الزمان بـ «موقع عقربة الساعة»، وأخيراً، لا آخراً، استخدام دوركايم القوانين المتحركة في المجتمع لقياس نوعية التضامن الاجتماعي. فما يحتاج إليه علمنا الاجتماعي المتأزم هو، في رأيي، ليس إبداع مناهج جديدة بل استخدام المناهج الموجودة بصورة صحيحة - وهذا أمر لا يتحقق، بالطبع، إلا بتحقيق التأصيل المنهجي بالمعنى السابق: «الأخذ والاستيعاب».

وفي الختام، نأتي إلى آخر شكلي المجموعة الثالثة، (الخانتان برقمي 14 و15)، وهما آخر شكلي جدولنا، المفيد للتأصيل بمعنى الإبداع والإيجاد في الأدوات المنهجية، وما سميناه «الخيارات».

وكما أشرنا إليه سابقاً، يتميز عنصر الأدوات والخيارات عن بقية مكونات العلم في كونها أكثرها مرونة، وخضوعاً لتصرف الباحث بمقتضى موضوع بحثه ورغباته العلمية وظروفه الاجتماعية والثقافية. ومهما تكن دلالة هذه الميزة للعنصرين، من منظور معنوي الأول والثاني للتأصيل، فإنها تضيف عليهما أهمية خاصة في ضوء معنى التأصيل الثالث - الإبداع - الذي نحن فيه؛ وذلك، بوضوح، لأن الدعوة إلى الإبداع والإيجاد أكثر واقعية وأكثر قابلية للاستجابة والتحقيق كلما ازداد المجال المزمع أن يتم فيه الإبداع - موضوع التأصيل بتعبيرنا السابق - مرونة وقابلية للتصرف. واعتباراً لما قلنا سابقاً في تعريف العنصرين المذكورين، وسائر مكونات العلم، فإن هذا، منطقياً، يعني أن الخيارات، آخر أشكال الجدول، أكثر تلك المكونات جدارة للتأصيل بالمعنى المراد هنا. وهذا، بتعبير آخر، يعني أن شكل جدولنا الأخير (الخانة رقم 15) يقع في تقابل تام مع شكله الأول (الخانة رقم 1) ليس فقط من جهة الموقع والرقم، بل، وكذلك، من جهة المعنى والمضمون. إذ على العكس من الشكل الأول المفيد للتأصيل بمعنى بيان الأصل والجذور التاريخية للبنىويات - هو مفهوم عديم المعنى والجدوى كما ذكر - فإن الشكل الأخير يشكل أمثل مجال وأهم مرتكز لما يجب أن تُنصَبَ عليه عملية التأصيل؛ فهو غاية المرام ونهاية المطاف، وفيه يكمن المحك النهائي لنجاح أية محاولة منا للتأصيل والاستجابة التحدي الذي أشرنا إليه. والواقع إن القراءة المتأنية لما سجلها تاريخ الفكر كـ «الأعمال الاستثنائية» أو «الخارقة» (breakthroughs) تبين بوضوح أنها ليست إلا أمثلة من صميم هذا الشكل من التأصيل. وإذا استطعنا أن نركز اهتماماتنا على هذا الشكل، وأن نفي بمدلولها ومضمونها، فإننا قد نكون استبدلنا بالشعار الجد وبالرومانسية الواقعية، ونكون قد خطونا أولى الخطوات نحو إقامة علم اجتماع عربي.

استطراد

البحث الذي عرض فيه أنشتاين نظريته النسبية لأول مرة (عام 1905) احتوى، فضلاً عن النظرية المذكورة، نقطتين فائقتي الدلالة للتفكير المنهجي في جميع العلوم. كانت أولى هاتين النقطتين نبذاً عن ميدان علم الفيزياء، مفهوم الـ «أثير» - الذي ساد عالم الفكر لأكثر من ألفي عام - وذلك لعدم وجود مدلول واقعي له. وثانيتها رفضه مفهوم «الزمان المطلق» النيوتوني وتعريفه «الزمان» بـ

«موقع عقربة الساعة» (Einstein 1952, 38, 39). وأخذاً في الاعتبار الثورة العظيمة التي أوجدها الجانب النظري لهذا البحث العملاق، لا عجب أن جانبه المنهجي المذكور لم يثر اهتماماً يذكر لأكثر من عشرين سنة.

في عام 1927 أخذ برسي بريجمن ثمانية النقطتين المذكورتين، وجعلها أساس كتابه، المعروف، منطق الفيزياء الحديث (Bridgman 1960 لاحظ أيضاً Bridgman 1961) الذي بدأت به حركة عرفت باسم الإجرائية أو التعريف الإجرائي. فكطريقة لمعالجة المفاهيم، تكونت إجرائية بريجمن - في جوهرها، وبصرف النظر عن تفاصيلها الفنية - من خطوتين أساسيتين: الأولى، التأكد من أن لكل مفهوم مستخدم في العلم مدلولاً واقعياً، أو، بتعبير الفلاسفة، ما صدقاً موجوداً في الأعيان. والثاني، تحديد ذلك المدلول بصورة تبين بوضوح، ومن دون أي لبس وغموض، ما يعد وما لا يعد جزءاً منه من الواقعيات العينية المختلفة.

لم يثر عمل بريجمن اهتماماً يذكر في حقله الأصلي، علم الفيزياء، ولكنه أخذ في العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، أخذ النار في الهشيم؛ وبعد مناقشات ساخنة دامت حتى أواسط الخمسينات⁽²³⁾، استقر الوضع وقبلت الإجرائية كواحدة من أهم عناصر علم الاجتماع المنهجية.

كان هذا تطوراً مهماً بلا شك، ولكنه، مع الأسف، كان محدوداً من حيث المدى. إذ بينما بدأت الإجرائية كحركة أو عملية لتدقيق لغة العلم، وتنقيتها بصورة شاملة، وفي جميع أشكالها الخطابية، فإنه، كما نعرف، أخذ بها في علم الاجتماع في نطاق عمل البحث فقط، وعند تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفروض على وجه التحديد - ونعرف أنها في عالمنا العربي قلما تطبق بصورة دقيقة وكاملة حتى في هذا النطاق الضيق - وأما خارج مجال البحث، فإن لغة الخطاب في علم الاجتماع - وفي العلوم الإنسانية بوجه عام - قلما تأثرت حتى بروح فكرة الإجرائية؛ فهي لا تزال متسمة بكثير من عيوب اللغة العادية، التي نشأت الإجرائية لمعالجتها، مثل الإبهام والتداخل والترادف و... وحتى فقد الماصدق - فمن هنا الدعوة إلى التحول من «التعريف الإجرائي» المحدود إلى «التفكير الإجرائي» الشامل، التي نادى ولا يزال ينادي بها، بتعابير مختلفة، الكثيرون من أصحاب ذلك العلم وناقده، والتي جعلنا منها عنواناً لبحثنا هذا.

وإذا كان هذا الكلام صحيحاً بالنسبة لعلم الاجتماع، بصفة عامة، فإنه بالنسبة لعلم الاجتماع المعاصر في العالم العربي أصح وأنسب. وإذا كان في العلم المذكور مفهوم، أو مفاهيم، يصدق عليها هذا الكلام، فإن مفهوم التأصيل من أبرزها. وما قاله يوبنك قبل أكثر من ستين عاماً في نقد مفاهيم علم الاجتماع (الغربي)، وهو «أنها تعني كل شيء لكل فرد» (Eubank 1927, 38)، هو من دون شك أصدق على مفاهيمنا اليوم منه على تلك المفاهيم آنذاك.

هذا بلا شك من أهم عناصر ومؤشرات أزمتنا، ليس فقط في علم الاجتماع، بل وكذلك في تفكيرنا العلمي، وحتى في حياتنا الاجتماعية والسياسية بصفة عامة. وإذا كان بحثي هذا استطاع أن يميّط اللثام عن جانب أو جزء صغير من هذه القصة، فإنني أعد نفسي ناجحاً، وأجرؤ، بالتالي، على القول، في الجواب عن السؤال القيم المثار في ندوة أبوظبي المذكور سابقاً، إن علماء الاجتماع لم ينفذوا ما وصلوا إليه من التوصيات لأن التوصيات المذكورة لم تكن قابلة للتنفيذ، وأنها لم تكن قابلة للتنفيذ لأنها لم تكن مبنية على تصور دقيق وتحديد علمي للمشكلة التي قدمت تلك التوصيات من أجل حلها.

الهوامش

- (1) استُخدم «المصدر التكويني» هنا كمقابل لمصطلح "existential basis" وهو واحد من العناصر الخمسة المكونة للنموذج النظري (paradigm) الذي اقترحه مرتن لعلم اجتماع المعرفة. لاحظ Merton 1968, 514-542. ولوصف مرتن وتعريفه لهذا المصطلح لاحظ المصدر نفسه ص 104. (وللمعلومات الكاملة عن المصادر المشار إليها في المتن وفي التعليقات، لاحظ «قائمة المراجع» في نهاية البحث).
- (2) ومن مصادر هذه النزعة الواسعة والمتزايدة، لاحظ، على سبيل المثال: دسوقي، 1406، 1407 و 1412 (خصوصاً ص ص 8-13 و 3-7 و 5-10 على الترتيب)؛ سمالوطي، 1411؛ أحمد، 1410؛ زين العابدين، 1411؛ وبيومي، 1992.
- (3) ولأحدث دفاع عن هذا المنظور في علم الاجتماع، لاحظ، على سبيل المثال: Tiryakian, 1986 و Milnar 1992 و Berger, 1993. ولبعض تطبيقات المنظور الحديثة في مجالي علم السياسة وعلم الاقتصاد، لاحظ: Deutsch 1990 و Soroos 1990 بالنسبة لعلم السياسة و Onishi, 1990 بالنسبة لعلم الاقتصاد.
- (4) ومن مصادر هذا الاتجاه الواسعة، لاحظ، بالنسبة للعالم العربي، مثلاً، الأربي، 1983؛ المركز الإقليمي، 1983؛ المركز القومي، 1983؛ المركز القومي 1984؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 1986؛ Sabagh and Ghazalla 1986؛ زيادة 1987؛ كميّر والبكري 1989 وعرابي والهمالي 1990. وفي المستوى العالمي، لاحظ، على سبيل المثال: Atal 1980؛ Akiwowo 1977؛ Jellon

1981; Dube 1982; CPA 1984; Gareau 1984; Weeks 1986; Gareau 1988; Loubser 1988; Park 1988; Sanda 1988; Sanda 1988; Walton 1988; Sinha 1989; and Weeks 1990.

- (5) لاحظ تعليقة رقم 1 السابقة.
- (6) ولموجز عن تاريخ علم الاجتماع وتطوره في مختلف أقطار العالم العربي لاحظ، على سبيل المثال: سغفان، 1965:423-430؛ سغفان، 1970؛ الاريبي، 1983: الصفحات المختلفة وتعليق المترجم في ص88؛ ديامي، 1986:290-307؛ لبيب، 1986:309-330؛ لاحظ أيضاً عبدالمعطي، 1981: ص ص 246-250 للفترة الأولى من تاريخ علم الاجتماع العربي و ص ص 265-282 لنظرة تحليلية إلى علم الاجتماع المعاصر.
- (7) ولعلنا نستطيع أن نرقم بداية هذه الحركة من حلقة نظمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الجزائر عام 1973. والجدير بالذكر أن هناك من يرجع تاريخ الحركة إلى أبعد من ذلك، إلى بدايات الستينات: لاحظ صالح، 1983:30 سطر 22.
- (8) وهناك أدبيات واسعة ومتزايدة في الموضوع. لاحظ، على سبيل المثال: المركز الإقليمي 1983؛ المركز القومي 1983؛ المركز القومي 1984؛ مركز دراسات الوحدة العربية 1986. (يضم كل واحد من هذه المصادر مجموعة من الأبحاث المرتبطة بمختلف قضايا علم الاجتماع ومشاكله في العالم العربي).
- (9) شكري 1986:86-87؛ وجهينة سلطان العيسى كما نقلت في حجازي 1986:32.
- (10) جلال أمين كما نقل في حجازي 1986:32.
- (11) صالح، 1983:30. لاحظ أيضاً مركز دراسات الوحدة العربية، 1986:383-384.
- (12) لاحظ، على سبيل المثال: المركز الإقليمي 1983:10-12؛ صالح 1983:31-38؛ حجازي 1986، 39-40؛ عبدالمعطي 1981، 290-293.
- (13) بالنسبة لطريقة العكس، لاحظ الجرجاني، 1403: مادة «العكس».
- (14) والجملة المشار إليها لـ ويليام آي. تامس هي في الأصل كما يلي: "If men define situations as real, they are real in their consequences". (Thomas 1928, 567.)
- (15) وبهذا المعنى يكون «التأصيل» مترادفاً لـ: "Planting and making established roots". ولاستخدام المفهوم في هذا المعنى في الأدبيات الحديثة، لاحظ، على سبيل المثال، زيادة 1987، 177: سطر 4.
- (16) فالتأصيل بهذا المعنى يكون مترادفاً لـ "originating". وكان التأصيل بهذا المعنى موضوع جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية لعام 1412هـ 1992م. لاحظ جائزة الملك فيصل العالمية، 1412: موضوع الجائزة في قائمة الفائزين لعام 1992/1412 باللغة الإنجليزية.
- (17) فالتأصيل بهذا المعنى يكون مترادفاً لـ "pedigreeing, tracing the roots of". وهناك، كما نعرف، أدبيات واسعة خصيصاً في هذا المعنى. منها، على سبيل المثال: موسى، 1982؛ عرابي والهمالي 1990، 27 سطر 16 و 28 سطر 24-29.
- (18) مفاهيم صاغها ريسمن في 1950 واستخدمها في كتاباته الأخرى، وهي من مصطلحات علم الاجتماع المعروفة اليوم. لاحظ Riesman 1950، 9 و Riesman 1952، 3-9.
- (19) ولبحث تفصيلي في هذه المكونات وارتباط بعضها ببعض، لاحظ نظامي تالش 1994، 397-403 و 413-417.

- (20) للفرق بين مفهومي النظرية والقانون لاحظ Nagel 1971, 79-105؛ وفي أنواع البيانات العلمية التي يطلق عليها مفهوم النظرية في علم الاجتماع، لاحظ Merton 1968, 139-155.
- (21) عبارة معروفة من زكي نجيب محمود نقلت هنا من فيلالي 1989، 351.
- (22) سرنديب، كما نعرف، هو الاسم القديم لما سمي اليوم سيلان. المقصود من كلمة «السرنديبية» (serendipity) اكتشاف شيء بالصدفة ودون توقع مسبق. يرجع تاريخ الكلمة إلى 1754م عندما استخدمها هُريس والبول (Horace Walpole) في خطاب له إلى زميله في يناير ذلك العام، مستلهما إياها من قصة فارسية باسم «أمراء سرنديب الثلاثة» (Three Princes of Serendip) المعروفة في ذلك الوقت، والتي تميز أبطالها بالاكشافات من النوع المذكور. وأما عبارة «الطريقة السرنديبية» (serendipity pattern)، فإنها من الأستاذ رابرت مرتن، الذي صاغها عام 1949 وشاع استعمالها بعد ذلك. لاحظ Merton, 1968, 157-158.
- خصوصا التعليقين برقمي 4 و 4a فيهما.
- (23) ومن أدبيات هذه الفترة الواسعة جداً في هذا الموضوع لاحظ:
- Bain 1928; Bain 1935; Stevens 1935; Alpert 1938; Dodd 1939; Chapin 1939; Devereux 1939; Blumer 1940; Bergman 1941; Lundberg 1942; Dodd 1943; Burgess 1944; Adler Bain 1947; Timasheff 1947; Lundberg 1955; and Blalock 1961.

المراجع العربية

أكبر س. أحمد

- 1990 نحو علم الإنسان الإسلامي: تعريف ونظريات واتجاهات. ترجمة علي خلف الله. فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية - المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

جلال محمد موسى

- 1982 منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية. بيروت، دار الكتاب اللبناني.

حسن الساعاتي

- 1964 «تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر»، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأول، العدد (الأول) يناير، 21-34.

- 1984 «أشكال المنهج في العلوم الاجتماعية»، ص ص 45-57 في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. بيروت - دار التنوير للطباعة والنشر.

حسن شحاته سغفان
1965 تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية. القاهرة - دار النهضة العربية.

1970 موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر منذ بدء القرن الماضي حتى الآن. القاهرة - المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

خلاف خلف الشاذلي
1994 «مفهوم التأصيل ومتطلباته»، مرآة الجامعة، رسالة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السنة 13، العدد (174)، 21 فبراير، 2.

سعد الدين إبراهيم
1986 «تأملات الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود»، ص ص 357-334 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

الشريف علي بن محمد الجرجاني
1983 كتاب التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية.

الطاهر لبيب
1986 «علم الاجتماع في تونس: التدريس نصاً وروحاً»، ص ص 329-209 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

الطيب زين العابدين (محرر)
1990 المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي. فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية - المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

عبدالباسط محمد عبدالمعطي

1981 اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. سلسلة كتب عالم المعرفة رقم (44). الكويت، أغسطس.

1986 «في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان في التمرد والالتزام»، ص ص 380-359 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

1987 في نظرية علم الاجتماع. الكتاب (6) من سلسلة كتب علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع. إسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبدالصمد دياملي

1986 «ملامح تطور السوسيولوجيا في المغرب»، ص ص 307-287 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالقادر الاربلي

1983 «حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي»، في د.محمد الجوهري (مشرف)، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع. العدد الخامس، أكتوبر. القاهرة - دار المعارف بمصر.

عبدالقادر عرابي وعبدالله الهماي

1990 «إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية»، المستقبل العربي، العدد (141) نوفمبر.

غالي شكري

1986 «من الإشكاليات المنهجية في الطريق العربي إلى علم اجتماع المعرفة»، ص ص 97-83 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

- فاروق أحمد دسوقي
1406 مقومات المجتمع المسلم. بيروت، المكتب الإسلامي.
- 1987 الإسلام والعلم التجريبي. بيروت: دار الكتاب الإسلامي.
- 1991 الأصول الاعتقادية للمعرفة ومناهج الدراسات الإنسانية في الإسلام. من دون اسم الناشر.
- محمد أحمد بيومي
1992 علم الاجتماع بين الوعي الإسلامي والوعي المغترب. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد أسعد نظامي تالش
1994 «منهجية المنهج: مدخل إلى التأصيل المنهجي»، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد السادس، الآداب (1)، 424-385.
- محمد عزت حجازي
1986 «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، ص ص 13-44 في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت: - مركز دراسات الوحدة العربية.
- المركز الإقليمي
1983 ندوة نحو علم اجتماعي عربي. أبوظبي 25-28 ابريل، المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية.
- المركز القومي
1983 مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية. القاهرة - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. أعمال ندوة عقدت في المركز بذلك العنوان في 2-5 يناير.
- 1984 إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. بيروت - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، دار التنوير للطباعة والنشر. نصوص أبحاث ومناقشات ندوة عقدت في المركز بالعنوان المذكور في 26-28 فبراير.

مركز دراسات الوحدة العربية

- 1986 نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة
سلسلة كتب المستقبل العربي (7). بيروت - مركز دراسات
الوحدة العربية. (يضم مجموعة من الأبحاث في مختلف جوانب
علم الاجتماع المنشورة في مختلف أعداد المستقبل العربي).

مصطفى الفيلاي

- 1989 «الصحة الدينية الإسلامية: خصائصها - أطوارها -
مستقبلها»، ص ص 333-408 في الحركات الإسلامية المعاصرة
في الوطن العربي. بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية.

معن زيادة

- 1987 معالم على طريق تحديث الفكر العربي. سلسلة كتب عالم المعرفة رقم
115. الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو.

المنظمة العربية

- 1973 حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي. الجزائر -
جامعة الدول العربية.

ناهد صالح

- 1983 «نحو علم اجتماع عربي: دراسة في سوسيولوجية البحث»، ص ص
13-41 في ندوة نحو علم اجتماعي عربي. أبوظبي - 25-28 ابريل -
المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية.

نبيل سمالوطي

- 1991 «رؤية منهجية في علم الاجتماع الإسلامي»، مجلة الإمام محمد
بن سعود الإسلامية، العدد (الرابع) فبراير، 401-462.

الوائق كمير وزينب البكري

- 1989 «الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية»، مجلة
العلوم الاجتماعية، 17 العدد (2) صيف، 90-110.

المراجع الأجنبية

Adler, F.

- 1947 "Operational Definitions in Sociology." The American Journal of Sociology 52 (5) March: 435-444.

Akiwowo, A.A.

- 1980 "Sociology in Africa Today." Current Sociology 28 (2) Summer: 1-73

Alpert, H.

- 1938 "Operational Definitions in Sociology." American Sociological Review 3 (6) December: 855-861.

Atal, Y.

- 1981 "The Call for Indigenization." International Social Science Journal 33 (1) 189-197.

Bain, R.

- 1928 "An Attitude on Attitude Research." The American Journal of Sociology 33:940-957.

- 1935 "Measurement in Sociology." The American Journal of Sociology 40 (4) January: 481-488.

- 1947 "Sociology as a Natural Science." The American Journal of Sociology 53 (1) July: 9-16.

Berger, P.L.

- 1993 "Sociology: A Disinitiation?." Dialogue 102 February: 38-42.

Bergmann, G. & K. Spence, W.

- 1941 "Operationalism and Theory in Psychology." The Psychological Review 48 (1) January: 114.

Blalock, H.M. Jr.

- 1961 "Theory, Measurement, and the Republican in the Social Sciences." The American Journal of Sociology 66 (4) January: 342-347.

Blumer, H.

- 1940 "The Problem of Concept in Social Psychology." The American Journal of Sociology 45 (5) March: 707-719.

Bridgman, P.W.

- 1960 The Logic of Modern Physics. New York: The Macmillan Company.
1961 "The Present State of Operationalism." pp 75-80 in P. Frank (Ed.), The Validation of Scientific Theories. New York: Collier Books.

Burgess, E.W.

- 1944 "Sociological Research Methods." The American Journal of Sociology 50: 474-482.

Chapin, F.S.

- 1939 "Definition of Definitions of Concepts." Social Forces 18 (2) December: 153-160.

CPA [Collective Public Administration (Research Team)]

- 1984 "Indigenization for Development: The Case of South East Asia." Philippine Journal of Public Administration 28 (1-2) Jan-Apr: 1-64.

Deutsch, K.W.

- 1990 "Global Models: Some Uses and Possible Developments." International Political Science Review 11 (2) April: 165-176.

Devereux, G.

- 1939 "The Conceptual Scheme of Society." The American Journal of Sociology 45: 687-706.

Dodd, S.C.

- 1939 "A System of Operationally Defined Concepts for Socioloty." American Sociological Review 4 (5) October: 619-634.
1943 "Operational Definitions Operationally Defined." The American Journal of Sociology 48 (4) January: 482-491.

Dube, S.C

- 1982 "Social Sciences for 1980s: From Rhetoric to Reality." International Social Science Journal 34(3): 495-502.

Einstein, A.

- 1952 "The Electro Dynamics of Moving Bodies." [1905] pp 37-71 in A.H. Lorentz et al., The Principle of Relativity: A collection of Original Papers on the Special and General Theory of Relativity. Translated by W. Perrett et al. New York: Dover Publications.

Eubank, E.E.

- 1927 "The Concepts of Sociology." Social Forces (March): 386-400.

Gareau, F.H.

- 1984 "The United States as a Center of Social Sciences." Social Science Quarterly 65 (3) September: 840-847.

Gareau, F.H.

- 1988 "Another Type of Third World Dependency: The Case of Social Sciences." International Sociology 3 (2) June: 171-18.

Jellon, T.B.

- 1977 "Decolonizing Sociology in the Maghreb," in S.E. Ibrahim & N.S. Hopkins (Eds.), Arab Society in Transition: A Reader. Cairo: American University in Cairo.

Loubser, J.J.

- 1988 "The Need for Indigenisation of the Social Sciences". International Sociology. 3 (2) June: 179-188.

Lundburg, G.A.

- 1942 "Operational Definitions in the Social Sciences." The American Journal of Sociology. 47 (5) March: 727-745.

Lundberg, G.A.

- 1955 "The Natural Science Trend in Sociology." The American Journal of Sociology 61 (3) November: 191-202.

Merton, R.K.

- 1968 Social Theory and Social Structure. New York: The Free Press.

Milnar, A. (Ed.)

- 1992 Globalisation and Territorial Identities. Aldershot, Hampshire, England: Ashgate Publishing Company.

Nagel, E.

1971 The Structure of Science. London: Routledge and Keagan Paul.

Onishi, A.

1990 "Use of Global Models: A New Generation of FUGI Models for Projections and Policy Simulations of the World Economy." International Political Science Review 11 (2) April: 279-296.

Park, P.

1988 "Towards an Emancipatory Sociology: Abandoning Universalism for True Indigenisation." International Sociology 3 (2) June: 161-170.

Riesman, D. Jr.

1950 The Lonely Crowd: A Study of Changing American Character. New York Haven: Yale University Press.

1952 Faces in the Crowd: Individual Studies in Character and Politics. New Haven: Yale University Press.

Sabagh, G. and Ghazalla, I.

1986 "Arab Sociology Today: A View From Within," Annual Review of Sociology 12: 373-399.

Sanda, A. M.

1988 "In Defense of Indigenisation in Socological Theories." International Sociology 3 (2) June: 189-200.

Sinha, D.

1989 "Research in Psychology in the Developing World: An Overview." Psychology and Developing Societies 1 (1) Jan-June: 105-126.

Soroos, M.S.

1990 "A Theoretical Framework for Global Policy Studies." International Political Science Review 11 (3) July: 309-321.

Stevens, S.S.

1935 "The Operational Basis of Psychology." The American Journal of Psychology 47 (2) April: 323-330.

Thomas, W.I. & Thomas, S.T.

1928 The Child in America. New York: Knopf.

Timasheff, N.S.

1947 "Definitions in the Social Sciences." The American Journal of Sociology 53: 201-209.

Tiryakiyan, E.A.

1986. "Sociology's Great Leap Forward: The Challenge of Internationalization." International Sociology 1 (22) June: 155-172.

Walton, R.G., & Medhat, M. et al.

1988 "The Indigenization and Authentication of Social Work in Egypt." Community Development Journal 23 (3) July: 148-155.

Weeks, P.

1986 "Rural Development and Social Theory Building in the Third World." Philippine Sociological Review 34 (1-4) Jan-Dec: 16-25.

1990 "Post Colonial Challenges to Grand Theory." Human Organization, 94 (3) Fall: 236-244.

From Operational Definition to Operational Thinking: Towards a Paradigm for Indigenization of Sociology in the Arab World

Mohammad Asaad Nezami*

Abstract: Indigenization, ta'sil, and Islamization, aslamah, are two currents which are sweeping the fields of thought, and sociology in particular, in the present-day Arab world. Though overlapping in their objectives and sharing many of the same fads and foibles, each of the two movements has its own history, its own existential bases and its own epistemological assumptions.

This paper is concerned with the first, the indigenization or ta'sil, movement. Drawing its *raison d'être* from the many flaws attributed to traditional sociology in the Arab world, the movement has been in vogue for at least twenty years. Yet, after many efforts and much talk about ta'sil, it is generally agreed: (a) that it has had no tangible result, and (b) that no satisfactory answer has yet been given to the question: "why has it not been successful?"

This paper argues that both (a) and (b) above are the results of one and the same underlying cause, namely, misconception of the main problem - the ills of Arabic sociology - which has a theoretical dimension and a methodological one. The first is exemplified by a commonly committed fallacy of misplaced emphasis: the faddish blaming the low quality and flaws of the sociology and sociological literature in the Arab world on the methods of (Western) sociology - and not on the incorrect use of those methods by the producers of that sociology, the Arab sociologists themselves.



* Department of social work, College of Arts, King Saud University.